جمع غيره من سائر ائمة المذاهب قال الاذرعي ان قام الامام ثم
مجلس يدعو مستقبلا لهم كان حسنا وبه يجمع الاحاديث اي
الادب الحادي والعشرون
المتعاضدة و الادب الحادي والعشرون المأمومين غير النساء والخناثى حتى
لا يقوم الامام عن المصلى حتى يقوم المأمومون الذين خلفه ثم حتى
يقوم الامام لان كمال الاتباع يقتضي ذلك قال الشافعي رضي الله عنه
وانصرافهم بعد الامام اوسع لحث الخ و اذا قام الامام للانصراف
فهو والمأموم مخير ينصرف كل منهما في نسخة ينصرف الامام حيث
شاء من المحراب عن يمينه او شماله او امامه او خلفه وكلام
المصنف هنا وفي الاحياء ظاهر على ان هذا التخيير في الانصراف للامام
وبيشه انه لكمال فضله وانه متأكد للامام والافضل كما في المنهاج و
غيره ان ينصرف لجهة حاجته ان كانت ثم والا فعن يمينه لان الصحيح
في الحديث كان يحب التيامن في شأنه كله قلت ولا ينافي خلافا
لبعضهم استوى تفضيل جهة حاجته على اليمين لان ما بعض و غيره من
انه يستحب في الصلاة وسائر العبادات ان يبدأ في طرفيها وورد
في غيرها لا امكان الجمع فان ثم ينصرف لجهة اليمين ثم عند سلوك
الطريق بعد الخروج من المسجد ونحوه يذهب في الطريق الذي ما
سلكها اولا وللحفظ الحديث اثر لحظ احب هنا على افضل وفي نسخة
احب الي اي الى المصنف رحمه الله تعالى وكانه يشير الى ان غيره
مخير في الانصراف من غير بيان الافضل لكن يشكل عليه ما تقدم عن
النص ونحوه او انه يشير الى انه يختار تفضيل اليمنى لانه يجعلها مفضولة
بعد جهة حاجته وهو المتبادر من عبارته وايا ما رجحتها فما سلف جريا
على عادتي من توفيف كلامه مع كلام غيره اذا كان كلام الغير هو الارجح افتفا
فلا تغفل و الادب الثاني والعشرون الايجهر
الامام نفسه بان يقتصر عليها وقيل التقصير ان يخرجهم بقلبه و
لفظه بالدعاء دعا التشهد ومنه الدعاء في قنوت الصبح وقنوت
وتر رمضان لحديث ابي داود والتهدي وحسنه لا يوم العيد فيما
يخص نفسه بدعوة دونهم فان فعل فقد خانهم تلخيصها كره الاولى
اللهم اهدني وبين خطابي الجامع ما استحب في الافتتاح وغيره
شاكلهم من كل دعاء ماثور او ورد بصيغة الافراد وقد فاتح الوارد وانا
المأموم الذي لا يسمع والمنفرد فيخص نفسه كما دلت عليه عبارة المنهاج
كالمصنف بل يقول استحبابا ما جاء في حديث حسن عند الترمذي
صحيح عند الحاكم على شرطهما اللهم اهدنا بصيغة الجمع بين هديت
الى اخره و بالجمع جاءت رواية البيهقي وتحصل نسبة القنوت بكلا دعاء
والماثور افضل وبائية فيهما دعا قصد به القنوت لا القراءة لانها تقع
في غيرها ويجهر الامام على سبيل الاستحباب به اي بالقنوت
لحديث البخاري وكان المعنى فيه تأمين المأموم على الدعاء ولو اسر به
فاته بعض الجهر فلا يحصل منه ذلك ويندب للمنفرد الاسرار
لله كسائر الدعوات والاذكار ويؤمن ندبا القوم المأمومون للدعاء عليه
بما يحمله وسيأتي في كلامه بيان غايته ويتجب كون التأمين
جهرا ولا يرفعون ندبا اي القوم يعني المأمومين اسوة مع الامام الادبي
وعدم ندب الرفع معلل بقوله فان ذلك يشتت في الاخبار السنية
عبب ما بلغ المصنف رحمه الله تعالى والا فلا يعتبر ما ليس فيها
الامام ويخرج ويشتت حيث ثابت عند الحاكم لكن عبارة العباب ظاهرة
في قنوته بالنسبة للمأموم محتملة بالنسبة للامام عكس عبارة المصنف هنا على
احدى الاحتمالين في حالها وكلامه في الاحياء يخالف كلامه هنا ونسبه
وفيه وفي مجلس رفع يديه في القنوت عن ظاهر الحديث ايضا
ذلك وكان على المصنف ان يأتي في اخر التشهد ولا يرفع بل يشير
بالمسبحة على الدعاء اتيف ويشير ايضا فرق وذكر وحاصله ان
الرفع اليدين في القنوت ويسن جعل بطن اليد الى السماء اذ هو التحميل
شيء وظهرها اليه اذ قد الرفع بلا كراهة مسح وجهه بهما بعده ويكره مسح
الصدر بهما ويقرأ ندبا المأموم بقية القنوت الماثور وهما على كيفيات
من قوله قال بالفاء في الحديث الحسن الصحيح مرة وبالواو الحسن
مرة على رضي الله عنهما وفي رواية صحيحة وفي نسخة من البداية
بلا فاء تقضي ولا يقضى عليك لانه لا يقع قال اليفوني يشكل المأموم
سرا في الثنا او سكت قال المصنف في الاحياء ويحتمل بل وانا على
ذلك من الشاهدين او صدقت او سررت وما اشبه ذلك قيل والمشكل
اول كل في الجميع وغيره ويسن للامام والمأموم والمنفرد بعد القنوت
ان يقول وصلى الله على النبي وآله وسلم قيل يسن الصلاة على النبي قياسا على
الآل وقيل يتعين التأمين من المأموم عند تصلية الامام لاجابة دعاء وجه
الاول بان المأموم يندب له الصلاة عند ذكر صلى الله عليه وسلم وقد
ذكر والله اعلم تنبيه يحصل من كلام المصنف بعد الادب الحادي
والعشرين نحو خمسة اداب متعلقة بالقنوت ولنطقها به جعلها في حكم
السابع والعشرون الادب
خلوا عن الصف اذا وجد فيه سعة اذ الوقوف المذكور مع وجود
السعة مكروه فوت لثواب الجماعة بل عند الامام احمد مانع للصحة